عمرها ٨٨ عامًا..

تفاصيل معاهدة ١٩٣٤م (الأنجلو-يمنية) بنصيها الإنجليزي والعربي

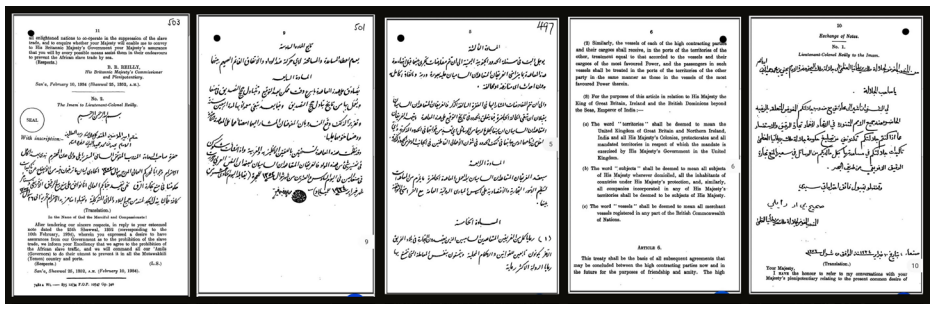

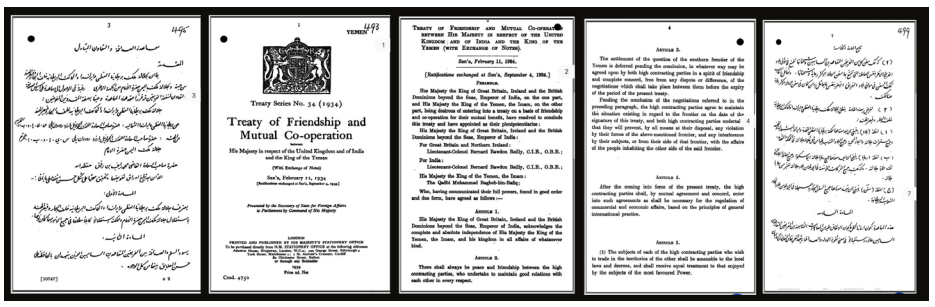

«الأمناء» بحث وتحليل / شايف محمد الحدي*:

لم تذكر معاهدة الصَّداقة والتعاون المتبادل الأنجلو ــ يمنية -The Anglo-Yemeni)) في 11 فبراير 1934م، أيّ تبادل جرى بين حكومة المملكة المتوكليَّة اليمنيَّة -Government of the Kingdom of Yemen))، وحكومة عدن (Government of Aden))، بخصوص إمارة الضالع الجنوبيَّة وسلطنة البيضاء التي لم تكن من ضمن (القبائل التسع) لحمية عدن المشمولة بالحماية البريطانية كـ(الأميري الضالع، العقربي، اليافعي، العلوي، الحوشبي، الصبيحي، الفضلي، العوذلي، العولقي).

وقد أكّدت ذلك كل الوثائق والسِّجلّات والسندات والخرائط بما فيها اتفاقية الحدود السياسيَّة في تاريخ 9 آذار/مارس 1914م، الأنجلو ــ تركيّة -The Anglo-Turkish))، التي وقّعت في لندن بين وزيري خارجية البلدين، واعتمدت من قبل عصبة الأمم (The League of Nations))، في جنيف سابقًا الأمم المتحدة حاليًا، وهي في الحقيقة حدود سياسيَّة بين (المناطق الخاضعة للهيمنة التركية والمناطق الخاضعة للسّيطرة البريطانيّة)، صارت منذُ ذلك التاريخ واقعًا ملموسًا إقليميًّا ودوليًّا.

وكانت وجهة نظر إنجلترا ــ حسب موقع مسح دراسات الشؤون الأكاديميّة الدّولية -SURVEY OF INTERNATION-AL AFFAIRS ــ تعتبر أنّ الإمام بصفته وريثًا للإمبراطورية العثمانيَّة في اليمن بعد خروجهم عام 1918م، عليه أن يلتزم بالاتفاق التركي ــ الإنجليزي بخصوص المحميات التسع الجنوبيَّة واتفاقية ترسيم الحدود عام 1914م، وذلك طبقًا للقانون الدولي، ويعتبر الإمام مُعتد عندما هاجم (إمارة الضالع) الجنوبيَّة في سنة 1919م وغزاها في عام 1921م قبل أن تحرر في سنة 1928م بقيادة أمير الضالع نصر بن شايف بن سيف وبمساعدة القبائل الجنوبيَّة وسلاح الجو البريطاني.

وحتّى لا نسرح بعيدًا، ولكي تتضح الأمور أكثر نورد بنود هذه المعاهدة بنصيها الإنجليزي والعربي، والتي تضمَّنت سبع مواد، وسيكون التحليل والتعليق بعد نص المعاهدة:

معاهدة الصداقة والتعاون المتبادل

المقدمة: بما إنَّ لجلالة ملك بريطانيا العظمى وإيرلندا والممالك البريطانية خلف البحار وقيصر الهند من جهة ولجلالة ملك اليمن حضرة الإمام من الجهة الأخرى رغبة في الوصول إلى معاهدة على أساس الصداقة والتعاون لمنفعة الفريقين قد قررا عقد هذه المعاهدة وعينا بصفة المندوبين المفوضين:

جلالة ملك بريطانيا العظمى وإيرلندا والممالك البريطانية خلف البحار وقيصر الهند من جهة أخرى: برنارد رودون ريللي ـ المحترم عن الهند: حضرة صاحب السعادة اللفتانت الكولونيل برنارد رودون ريللي ـ المحترم

جلالة ملك اليمن حضرة الإمام حضرة صاحب السعادة القاضي محمد راغب بن رفيق حفظه الله.

•اللذان بعد تبليغ أوراق تفويضهما وتحقيق صحتها على شكل حسن اتفقا على ما يلي:

المادة الأولى:

يعترف جلالة ملك بريطانيا العظمى وإيرلندا والممالك البريطانية خلف البحار وقيصر الهند باستقلال جلالة ملك اليمن حضرة الإمام ومملكته استقلالاً كاملاً مطلقًا في جميع الأمور مهما كان نوعها.

المادة الثانية:

يسود السلم والصداقة بين الطرفين المتعاهدين السامِيين اللذين يتعهدان بالمحافظة على حسن العلاقة بينهما من كل الوجوه.

المادة الثالثة:

يؤجل البت في مسألة الحدود الجنوبية اليمنية إلى أن تتم مفاوضات تجري بينهما قبل انتهاء مدة هذه المعاهدة بما يتراضى الفريقان المتعاهدان السامِيان عليه بصورة ودية وباتفاق كامل بدون أحداث أي منازعة أو مخالفة.

وإلى أن تتم المفاوضات المشار إليها في الفقرة السالفة الذكر فالفريقان المتعاهدان السامِيان يقبلان أن تبقى الحالة الحاضرة فيما يتعلق بالحدود في تاريخ التوقيع على هذه المعاهدة ويتعهد الفريقان المتعاهدان السامِيان أن يمنعا بكل ما لديهما من الوسائل أيّ تعد من قواتهما في الحدود المذكورة وأي تداخل من اتباعهما أو من جانبهما في تلك الحدود في شؤون الأهالي القاطنين في الجانب الآخر من الحدود المذكورة.

المادة الرابعة:

سيعقد الفريقان المتعاهدان السامِيان بعد العمل بالمعاهدة الحاضرة ما يلزم من المعاهدات لتنظيم الأمور التجارية والاقتصادية على أساس المبادئ الدولية العامة مع التراضي والموافقة بينهما.

المادة الخامسة:

(1) رعايا كل من الفريقين المتعاهدين السلميين الذين يقصدون التجارة في بلاد الفريق الآخر يكونون تابعين للقوانين والأحكام المحلية ويتمتعون بنفس المعاملة التي تتمتع بها رعايا الدولة الأكثر رعاية.

(2) كذلك سُفن كل من الفريقين المتعاهدين السامِيين وشحناتها تتمتع في موانئ بلاد الفريق الآخر بنفس المعاملة التي تتمتع بها سُفن الدولة الأكثر رعاية وشحناتها، وتعامل ركاب تلك السفن في موانئ بلاد الفريق الآخر بنفس ما يعامل به من كان في سفن الدولة الأكثر رعاية هنالك.

(3) لغرض بهذه المادة يتعلق بجلالة ملك بريطانيا العظمى وإيرلندا والممالك البريطانية خلف البحار وقيصر الهند وشحناتها تتمتع في موانئ بلاد الفريق الآخر بنفس المعاملة التي تتمتع بها سُفن الدولة الأكثر رعاية وشحناتها، وتعامل ركاب تلك السفن في موانئ بلاد الفريق الآخر بنفس ما يعامل به من كان في سفن الدولة الأكثر رعاية هنالك.

(أ) لفظة (بلاد) ينبغي أن يُعد معناها مملكة بريطانيا العظمى المتحدة وإيرلندا الشمالية والهند وجميع مستعمرات جلالته والبلاد المحمية وجميع البلاد والمنتدب عليها من قبل حكومة جلالته في المملكة المتحدة.

(ب) لفظة (رعايا) ينبغي أن يُعد معناها جميع رعايا جلالته أينما سكنوا وجميع أهالي البلاد التي تحت حماية جلالته وكذلك جميع الشركات المؤسسة في أي بلد من بلاد جلالته تعتبر من رعاية جلالته.

(ج) لفظة (سُفن) ينبغي أن يُعد معناها جميع السفن التجارية المسجلة في أي بلد من بلاد اتحاد الشعوب البريطانية.

المادة السادسة:

هذه المعاهدة تكون أساسًا لكل ما يكون الاتفاق عليه من المعاهدات المتتابعة بين الفريقين المتعاهدين السامِيين حالاً واستقبالاً في معنى تقوية الوداد والصداقة ويتعهد الفريقان المتعاهدان السامِيان بعدم اعطاء المساعدة والمسامحة لأي حركة ضد الوداد والاتفاق القائم الصميم بينهما.

المادة السابعة:

يُصادق على هذه المعاهدة بأسرع وقت ممكن وتتبادل حجج التصديق في صنعاء ويُعَمل بها من تاريخ تبادل حجج التصديق وفيما بعد تبقى معمولاً بها لمدة أربعين سنة وتقريرًا لذلك وقّع المندوبان المفوضان، المشار إليهما إمضاؤهما على المعاهدة الحاضرة ووضعا ختومهما عليها.

وقد نظمت هذه المعاهدة بنسختين باللغتين الإنجليزية والعربية وإذا نشأت شكوك في تفسير شيء من هذه المواد فالفريقان المتعاهدان السامِيان يعتمدان النص العربي وحررت في صنعاء اليمن في اليوم السادس والعشرين من شهر شوال ١٣٥٢ للهجرة (يقابله اليوم الحادي عشر من شهر فبراير 1934 للميلاد).

توقيع: القاضي محمد راغب بن رفيق، وزير خارجية المملكة المتوكليَّة اليمنيَّة.

توقيع: برنارد رودون رايللي، المندوب المفوض لجلالة ملك بريطانيا العظمى.

*صنعاء: بتاريخ 10 فبراير سنة 1934م الموافق ٢٥ شوال ١٣٥٢ هـ.

التحليل والتعليق

نتيجة لقيام الكيان السياسي الجديد (المملكة المتوكليَّة اليمنيَّة) بعد هزيمة الأتراك في الحرب العالمية الأولى سنة 1918م، قام إمام اليمن باختراق حدود البلاد المحمية الجنوبيَّة ومهاجمة (القبائل التسع الجنوبيَّة)، المشمولة بالحماية البريطانية بما فيها إمارة الضالع، وحينها قامت بريطانيا بدعم الأمير الثائر ـ نصر بن شايف بن سيف الأميري، أمير إمارة الضالع وملحقاتها، الذي كان يقاوم الغزو الزيدي، حيث ساعدته حكومة عدن البريطانية عسكريًا لكبح جماح أطماع إمام اليمن في أراضي (القبائل التسع الجنوبيَّة) وردع عدوانه وطرده منها.

وبمجرد أن تولى الإمام حكم اليمن قام بالتعدي على اتفاقية ترسيم الحدود الأنجلو ـ تركية المقرة عام 1914م، ولم يعترف بها، في الوقت الذي تناسى أنه أصبح جزءًا لا يتجزّأ من هذه الاتفاقية باعتباره وقّع على صلح اتفاقية دعَّان مع الدولة العثمانية عام 1911م، وأصبح وريثًا للعثمانيين في كل شيء، وبعد مشادات ومنازعات وتكرار محاولات إمام اليمن مهاجمة أراضي المحميات الجنوبيَّة، ضغطت حكومة بريطانية بقوة لانصياع إمام اليمن للعودة إلى الالتزام بالاتفاقيات السابقة المقرة للحدود ونتج عن ذلك معاهدة 1934م بين بريطانيا والمملكة المتوكليَّة اليمنيَّة، تم فيها الإقرار بالحالة الحاضرة للحدود، أيّ الأمر الواقع المستتب للحدود بين بريطانيا والإمام بعد هزيمته عام 1928م وطرده من المحميات الجنوبيَّة التسع.

وبالعودة إلى معاهدة 1934/2/11م، فإنها تتكوّن من سبعة بنود سبقتها مفاوضات وبروتوكولات وشروط لحكومة عدن بخصوص استرداد وإخلاء أربعة وستين قرية موجودة في (سلطنة العوذلي -AUDH-LI أبين ABYAN)، وثمان قرى أخرى حدوديّة موجودة في الشريط الحدودي في (إمارة الضالع DHALA AMIRATE)، وإخلاء سبيل السّجناء والأسرى الذين أخذتهم قوات الإمام الزّيديّة أثناء غزوها لمحميّات عدن الغربيّة من الفترة (1920 ــ 1928) كرهائن في سجون الإمامة.. للمزيد بهذا الخصوص نحيل القارئ لمراجعة كتاب: (ADEN AND THE YEMEN,SIR BERNARD REILLY).

وكان وفد من حكومة عدن برئاسة الكولونيل برنارد رودون رايلي؛ قد بدأ المفاوضات مع حكومة المملكة المتوكليَّة اليمنيَّة في فبراير سنة 1933م؛ وقد عرض الوفد على إمام اليمن رغبة حكومة عدن البريطانية في عقد معاهدة صداقة بين البلدين لا تمتّ إلى الحدود السياسيَّة المتعارف عليها في اتفاقية 9 آذار (مارس) 1914م في شيء، وإلزام الإمام بمراعاة علاقات الود وحُسن الجوار وأن تعترف حكومة عدن بملك اليمن وسيادة أراضيه.

وكانت معاهدة فبراير 1934م مكمّلة لاتفاقية الحدود الدّوليّة الأنجلو ــ تركية Turkish ــــ The Anglo في 9 آذار/مارس 1914م، وقد نصَّت الفقرة الثالثة منها: (على أن الفريقين المتعاهدان الساميان يقبلان أن تبقى الحالة الحاضرة فيما يتعلق بالحدود في تاريخ التوقيع على هذه المعاهدة ويتعهد الفريقان المتعاهدان الساميان أن يمنعا بكل ما لديهما من الوسائل أيّ تعد من قواتهما في الحدود المذكورة وأيّ تدخل منَّ اتباعهما أو من جانبهما في تلك الحدود في شؤون القاطنين في الجانب الآخر من الحدود المذكورة).

وبناءً على ما ورد في المادة الثالثة لهذه المعاهدة نجد إمام اليمن قد اعترف بصورة غير مباشرة في اتفاقيَّة 9 آذار/مارس 1914م الأنجلو ــ تركية، كوثيقة معترف بها من قبل الطرفين وعليهما الالتزامُ بما وردَ في نصوصها وعدم تدخل أيّ طرف في الشؤون الداخلية للطرف الآخر، استنادًا إلى الحدود المقرة في تلك الاتفاقية.

وقد أقرّ إمام اليمن في اتفاقية فبراير 1934م ما جاء في معاهدة الحدود السابقة الأنجلو ــــ تركية (1914/3/9م)، والتي تمَّ بناؤها على أساس اتفاقية صلح دعَّان بتاريخ 9 أكتوبر 1911م بين الإمام يحيى بن حميد الدين والدولة العثمانيَّة، التي أقرّها فرمان عثماني عام 1913م (قانون سلطاني رسمي)، حيثُ اعترفت السلطة العثمانيَّة بالإمام يحيى حاكمًا شرعيًا وقبليًا على اليمن (المقصود باليمن نطاق حكم الدولة العثمانيَّة)، التي كانت تدار من قبل والي الباب العالي في صنعاء ومنحته صلاحيات عديدة منها مهام الصلح بين القبائل وتحصيل الواجبات الزكوية واعتبار اليمن ولاية تابعة للسلطنة العثمانيَّة بمقابل اعتراف الإمام يحيى بالحقِّ الشرعي للدولة العثمانيَّة على اليمن.

ووفقًا لبنود اتفاقية دعَّان 1911م يكون الإمام يحيى قد اعترف بالسيادة العثمانيَّة على ولاية اليمن مقابل اعتراف العثمانيين بزعامته لمملكة الأئمّة الزيديين في اليمن؛ وبالتالي فإنَّ الإمام يحيى لاحقًا ملتزمًا بما وقعته السلطة العثمانيّة من اتفاقيات ومعاهدات مع بريطانيا ومنها اتفاقية ترسيم الحدود السياسيَّة في 9 آذار/مارس 1914م، وهكذا كررت الحكومة البريطانية في معاهدة 1934م نفس الشيء الذي قامت به الدولة العثمانيَّة في صلح دعَّان 1911م، وهو الاعتراف بسلطة الإمام واستقلال مملكته المتوكليَّة اليمنيَّة.

*كاتب وباحث في التاريخ القديم

• هذه هي أكذوبة ضمّ إمارة الضالع الجنوبيَّة